الاول والثاني قاله الفقيه ابو الليث رحمه والله اعلم

باب في الجزية لا جزية على الصبي والاعمى والمرأة والمجنون والذمي مرض اكثر السنة وانما تجب على ركبة البالغ من اهل القتال العاقل المحترف وان لم يحسن حرفة على الفقير اثنا عشر درهما وعلى وسط الحال اربعة وعشرون وعلى الغني المكثر ثمانية واربعون وفي الفقير والغني ينظر الى اهل محل بلد جارية بين نجدانى ونبطي جاءت بولد فادعياه ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج نجدان في زيادات الزيادات قوم عرب من اهل الحرب من اهل الكتاب اراد وان يعطوا الجزية ويكونوا ذمة لنا لا بأس بذلك وكذا العرب والمرتدون لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام الذمي اذا كان غنيا في اكثر السنة غنيا ثم افتقر فانه يؤخذ منه جزية الاغنياء المسلم اذا اعتق عبد الذمي يوضع عليه الجزية نصرانى عجل خراج رأسه لسنتين ثم اسلم فانه يرد عليه خراج سنة الذمي اذا اسلم بعد حلول ادمات سقطت عنه الجزية الذمي لو لم يؤد الجزية حتى مضت سنون لم يؤخذ

للغني

لما مضى وهي تشتمل مسئلة المواعيد يعني بالفارسية ماموها

الذمي اذا بعث الجزية على يد نائبه لم يقبل مالم يأت بنفسه ويقوم والقابض قاعدا ويكون يد المؤدي اسفل ويد القابض اعلى ويؤخذ بتلبيبه ويهز هزا ويقال ادالجزية يا عدو الله مصرف الخراج والجزية واحد لا شيء لاهل الذمة في بيت المال وان كان فقيرا **باب في البغاة** اذا اظهرت جماعة من اهل القبلة رأيا وخرجت اليه وقاتلت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة وان كان ذلك لظلم السلطان في حقهم ينبغي ان لا يظلمهم فان كان لا يمتنع من الظلم وقاتلت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوهم ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن لاجل انه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق سفها وادعوا الولاية فللسلطان ان يقاتلهم وللناس ان يعينوه فان قاتلوهم وهزموهم فانه لا يتبع اسيرهم ولا يقتل منهم موليا الا اذا كان لهم فئة يلتجئون اليها حينئذ يقتل موليهم ويجهز على جريحهم وما قتل في دار الحرب واتلف من اموال فلا ضمان في ذلك وما اخذ من اعيانهم

سقط الذمي اذا بعث الجزية على يد نائبه لم يقبل مالم يأت بنفسه

اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي للناس ان يلزموا بيوتهم ولا يخرجوا الى الفتنة واذا دعاهم الامام وعندهم غناء وقدرة لم يسعهم التخلف ومتى حبس الامام فتنة من قوم يجب عليهم ويوذيهم حتى يتوبوا

مجاور الفقيه ابو الليث البغاة